www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لأبحاث الجامعات

عيد الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حقوق الطبع

حقوق طبع هذا الكتاب مهداة من المؤلف إلى كل مسلم
وجزى الله خيراً من طبعه أو أعان على طبعه وغفر الله
له ولوالديه ولجميع المسلمين

الطبعة الأولى

جمادى الأولى ١٤٣٢ هجرية

ابـريـــــــل ٢٠١١ ميلادية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

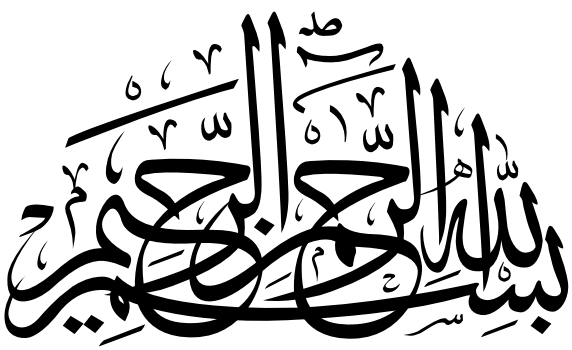

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة
■ مقدمة	٩
■ الجامعات لن تقود الدولة علمياً	١٣
■ المعاهد البحثية أفضل من الجامعات	٢١
■ استراتيجية ناجحة للتقدم العلمي العربي	٣١
■ إقناع المسؤولون بأهمية المعاهد	٣٩
■ دور المعاهد وهيكلتها وآلية عملها	٤٣
■ كتب المؤلف	٤٨

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد فهذا الكتاب يسلط الأضواء على كيفية تحقيق التقدم العلمي بشكل عام ويركز على ضرورة إنشاء معاهد كبيرة وقوية ومستقلة وغنية بمواردها البشرية والمادية ويدعو إلى عمل الباحثين وأساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا في هذه المعاهد بصورة كلية أو جزئية فقد ثبت أن إنتاج أساتذة الجامعات من الأبحاث محدود وأن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات وإن حل كثير منها لا يمكن أن يتحقق داخل الجامعات فلابد من آليات جديدة للبحث العلمي ولابد من حلول جذرية، فالبحث العلمي كأي نشاط بحاجة إلى تخطيط صحيح وإدارة صحيحة ولم يعد البحث العلمي اليوم هو حصيلة مجهودات فردية أو انفرادية لأساتذة في الجامعات أو باحثين في معاهد صغيرة أو إدارات في وزارات بل لابد أن يكون نشاط كبير ومنظم ابتداءً من اختيار مواضيعه ومروراً بتنفيذه وانتهاءً بتطبيق نتائجه في الجهات المستفيدة وهو عمل يتطلب تفرغ وكفاءات تخطيطية وإدارية متميزة ومع هذا لازلنا نفتقد وبشدة إلى أجهزة حكومية قوية وكبيرة ومسئولة عن تحقيق التقدم العلمي ونفتقد المتخصصين في سياسة العلم والتقنية ولهذا يسير هذا القطاع بلا تخطيط ولا تنظيم ولا تطوير ولا رقابة ولا دعم ولهذا كانت النتائج متواضعة جداً. وبلا تقدم في مجال الدراسات والأبحاث لا يمكن أن تسير التنمية بالصورة الصحيحة فلن تتحقق تنمية إدارية ولا اقتصادية ولا زراعية ولا نفطية ولا غير ذلك حتى لو تم تحقيق بعض الإنجازات هنا وهناك. وعلى أساتذة الجامعات أن يقتنعوا أن مصلحة أوطانهم ومصالحهم تتطلب تركيز الدراسات والأبحاث في

معاهد متخصصة خارج الجامعات وأن يساهموا في تصحيح الأوضاع في قطاع العلم والتقنية .

وفي الختام أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا الكتاب وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم وأسأل كل من انتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي وللمسلمين أجمعين .

عيد بطاح الدويهس

٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هجرية

٨ ابـريـــــــل ٢٠١١ ميلادية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجامعات لن تقود الدولة علمياً

من الأخطاء الشائعة في الدول النامية تعليق آمال كبيرة على دور الجامعات في قيادة المجتمع علمياً وفي تأثير الجامعات ودراساتها وأبحاثها وأساتذتها في التنمية وآن الأوان أن نقتنع بأن التنمية والدولة والمجتمع بحاجة إلى معاهد علمية كبيرة ومتميزة وأن دور الجامعات ضعيف في قيادة التنمية لأن أساتذة الجامعة ذو خبرة نظرية سواء في المجالات الهندسية أو الإدارية أو غير ذلك ويكاد ينحصر دور الجامعات في تخريج عمالة علمية تصلح كقاعدة للتنمية، ما أقوله ليس تقليل من دور وأهمية الجامعات ولكن لتسليط الأضواء على أن التنمية بحاجة إلى علم غزير وخبرة كبيرة في العلم من ناحية نظرية وفي علم الواقع بشقيه في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي تريد أن تنمو وعلى سبيل المثال تحقيق التنمية الإدارية في بلد نامي يتطلب معرفة قوية في علم الإدارة أي معرفة نظرية للمبادئ والمفاهيم الإدارية ومعرفة عميقة للواقع الإداري المحلي و في الدول المتقدمة، ومن خلال المعرفة بهذه الخلطة الثلاثية وحسن الاجتهاد فيها يمكن تطوير الواقع الإداري في الدول النامية بصورة صحيحة ومثل هذا يقال عن التنمية الزراعية والتنمية الصناعية والتنمية السياحية... الخ، أما أن نتوقع أن يقود التنمية الإدارية أساتذة الجامعات وكل ما لديهم هو معرفة نظرية بعلم الإدارة وهم غير متفرغين لمعرفة الواقع الإداري المحلي بدقة بل إن ٧٥٪ من وقتهم هو للتدريس وأبحاثهم قليلة جداً بدليل انخفاض ميزانية الأبحاث في الغالبية الساحقة من الجامعات في الدول النامية، إن مثل هذا التوقع معناه أننا نجري وراء سراب أو أحلام غير واقعية.

سمات الجامعات العربية في العالم العربي :

بقراءة الإحصاءات نجد التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٨م، الصادر عن

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يشير إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية قد ارتفع من ٢٣٣ جامعة عام ٢٠٠٣م إلى ٣٨٥ جامعة عام ٢٠٠٨م، بما حقق معدل جامعة واحدة لكل مليون نسمة عربياً بمقابل ست جامعات لكل مليون نسمة في بعض الدول المتقدمة على أن نتذكر في مقارنتنا هنا، الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات العربية وضعف المستويات وهزال الأنشطة البحثية وغيره من السمات السالبة التالية:

لقد أكدت الإحصاءات أن ما نشر سنوياً من البحوث في البلدان العربية لم يتعد ١٥ ألف بحث، وبالقياس إلى عدد أعضاء هيئة التدريس البالغ حوالي ٥٥ ألفاً، فإن حساب معدل الإنتاجية سيكون بحدود ٠,٣ وهو ما لا يبلغ نسبة الـ١٠٪ فقط من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة. وتؤكد حال ضعف الإنتاجية هذا، أرقام اليونسكو التي تشير إلى أن إنتاجية كل عشرة باحثين عرب في المتوسط لا توازي إلا إنتاجية باحث واحد في المتوسط الدولي .

عدد البحوث العلمية في الجامعات العربية :

وقد أظهرت بعض الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في البلاد العربية لا يتعدى خمسة عشر ألف بحث في زهاء ١٧٥ جامعة عربية وهو عدد ضئيل لا يتناسب مع الإمكانيات البشرية والمالية للعالم العربي، ولا يلبي الحد الأدنى من طموحاته، كما أن أعضاء هيئة التدريس في البلاد العربية لا يزيد عددهم عن خمسة وخمسين ألفاً، أما عدد الخريجين الجامعيين فيقارب العشرة ملايين منهم ما يزيد على ٧٠٠ ألف مهندس، ويضم حوالي مئة ألف مؤسسة استشارية وبيت خبرة، غير أن مردود البحث العلمي بها لا يقارن بدول مثل ماليزيا والصين ويؤكد ذلك قول د. أنطوان زحلان في كتابه العرب وتحديات العلم والتقانة بقوله.. « وهكذا فإن إنتاج البحث لحوالي خمسين ألف أستاذ في ١٧٥ جامعة عربية في عام ١٩٩٥م كان ١٠٪ فقط

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مما يمكن للمرء أن يتوقعه» ويستطرد قائلاً في ص٦٦ «المنشورات العلمية لإسرائيل هي ١٠٢٠٦ لسنة ١٩٩٥م في حين أنها للدول العربية مجتمعة ٦٦٥٢» ويذكر الكاتبان عادل وسامي عوض في كتابهما (البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم) أن البحوث التي تجريها كلية الطب في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية تساوي مجموع البحوث العلمية كلها في جمهورية مصر العربية» .

ولم تنجح الجامعات العربية في أبحاثها إلا بصورة محدودة جداً خلال الثلاثين سنة الماضية أي أن دور البحث العلمي الجامعي في خدمة المجتمع محدود جداً وهذا وضع عايشناه كطلبة ثم كعاملين في البحث العلمي في معهد بحثي ومهما قلنا أن الإمكانيات كانت محدودة إلا أن ما توفر منها كان محدود الأثر والإنتاجية في التنمية سواء كانت تنمية صناعية أو زراعية أو إدارية أو اجتماعية وهذا دليل واضح جداً على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في واقع البحث العلمي في الجامعات، قال الدكتور أنطوان زحلان في كتابه « العرب وتحديات العلم والتقانة» « ص ٢٢١ إن الإمكانيات العلمية للأقطار العربية هائلة فكلية الهندسة في جامعة القاهرة وحدها يعمل فيها سبعمائة أستاذ من حملة الدكتوراه ومن ذوي الخبرات العالية ومع ذلك فإن هؤلاء الأساتذة ليسوا مجندين لتطبيق مواهبهم في حل مشاكل محلية» ، ولنعلم أن نسبة العاملين في البحث والتطوير في قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة ١٣،٣٪ في حين أنها في المعاهد البحثية ٨٠،٥٪ أما في مصر فإن نسبة العاملين في البحث والتطوير في الجامعات هي ٧٣،٣٪ و في المعاهد البحثية ١٣،٤٪.

وقد يقول قائل المشكلة ليست في مكان البحث العلمي هل هو في الأقسام العلمية في الجامعة أو في مراكز علمية متخصصة في الجامعة أو في معاهد علمية مستقلة خارج الجامعة بل هي في نظام البحث ومدى كفاءته ومدى توفر الأموال وقوة علاقته بالتنمية والجهات المستفيدة وأقول نحن بحاجة إلى معاهد علمية متخصصة مستقلة

ولديها مزايا كبيرة ومرونة عالية تؤهلها لقيادة التنمية علمياً وهذا يعني أن تبعيتها لأقسام علمية أو جامعة يضعف كثيراً من دورها ومكانها في الهيكل التنظيمي للدولة كما أنه يبعدها كثيراً عن أصحاب القرار والاحتياجات العلمية الوطنية لأنها ستكون تابعة لكلية ثم جامعة ثم وزير البحث العلمي أو وزير التربية كما أن إنشاء معهد متخصص في زراعة القطن في جامعة ومركز آخر متخصص في صناعة البترول يعني أن كثيراً من التخصصات الجامعية للباحثين في الجامعة قد لا تجد لها مكان في هذين المعهدين كما أن هذه المعاهد ستفتقد العمالة البحثية الدائمة والتي عددها يجب أن يكون على الأقل خمسين في المئة كما أن هذا سيؤدي إلى تضخم ميزانية الجامعات وسيطرة أصحاب شهادات الدكتوراه والصبغة الأكاديمية النظرية في حين أن البحث العلمي بحاجة إلى مؤهلات ذات خبرة عملية قوية في القطاع الصناعي والزراعي والإداري... الخ لأن هؤلاء هم الأكثر ارتباطاً بالتنمية ويتطلب التخطيط للبحث العلمي النظرة الشمولية والتنسيق على مستوى الدولة ومركزية التخطيط وتحديد عدد وحجم المعاهد التي تحتاجها الدولة ومن الخطأ ترك هذه الأمور لأن تقررها الجامعات.

وتقوم جامعات أجنبية في الدول المتقدمة تقنياً بعمل أبحاث فيها ومراكز بحثية وهذا في ظل نظام للبحث العلمي يخدم الدولة وتكون فيه شركات القطاع الخاص ومعاهدها العلمية هي صاحبة الدور الأكبر في تطوير العلم وعمل الأبحاث وهذا وضع يختلف كثيراً عن أوضاع الدول النامية الاقتصادية والتقنية وغير ذلك وبالتالي من الخطأ أن تحاول جامعاتنا أن تكون مثل الجامعات الأجنبية بل علينا أن نعرف العلم والبحث العلمي في العالم المتقدم وآلياته ونظامه وأهدافه وأن نعرف أوضاع مجتمعاتنا وما يناسبها من العلم والبحث العلمي ونوجد نظام فعال للبحث العلمي، ونجاح البحث العلمي يقاس بدرجة ما يخدم به التنمية لا بدرجة ما يشابه به أبحاث جامعات أجنبية أو بعدد الأوراق العلمية التي ينتجها سنوياً أو بميزانية ما يصرف

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عليه. ولمعرفة تفاصيل هذا المقترح يمكن مراجعة كتاب «لا للأبحاث التطويرية» من تأليف عيد الدويهيس وعبد الله عوده وهذا الكتاب موجود على شبكة الإنترنت.

ومشاركة أساتذة الجامعات في العمل في المعاهد العلمية لا تقلل من دور الجامعة البحثي، لأن الأبحاث التي يشاركون فيها ستكتب باسم الجامعة والمعهد العلمي، كما أن وجود كادر كبير ومتفرغ في المعاهد العلمية سيساعد أساتذة الجامعات على مضاعفة إنتاجهم كماً ونوعاً، وهذا ينطبق أيضاً على طلبة الماجستير والدكتوراه. ودولنا بحاجة ماسة إلى العمل الجماعي العلمي، وهذا من الصعب أن يتحقق إذا كانت كل جامعة تفكر وحدها أو تهتم بشأنها فقط، فكل أستاذ جامعي يفكر وحده وينفذ وحده أو ضمن فريق صغير، ولهذا تبقى الإنجازات متواضعة، وهذا واقع عاشه القطاع البحثي العربي خلال السنوات الأربعين الماضية. والمطلوب أيضاً أن يُعِدّ طلبة الماجستير والدكتوراه أبحاثهم في المعاهد العلمية، ويزداد عدد هؤلاء بصورة كبيرة، ويُفتح الباب للطلبة من غير المواطنين .

الدعوة التي أدعو لها طبقتها بصورة جزئية بعض الجامعات فأنشأت معاهد ومراكز علمية متخصصة داخلها ولكن بقيت هذه المراكز محدودة الفعالية لأنها صغيرة نسبياً في الغالب ولانشغال أفرادها بالتدريس ولأنها تابعة للجامعة وقوانينها وما أدعو إليه هو معاهد علمية متخصصة خارج الجامعات كما فعلت ماليزيا ومن المهم أن تكون هذه المعاهد حكومية ومتميزة في استقلاليتها وكادرها ورواتبها وإمكانياتها، نحن نريد معاهد يكون عدد أفرادها بالمئات وأحياناً بالآلاف وتستقطب أساتذة الجامعات وطلبة الماجستير والدكتوراه كجزء من كوادرها وهي ستساهم بمضاعفة الإنتاج العلمي الحالي لأساتذة الجامعات عشر مرات على الأقل وتنسب بعض أبحاث هذه المعاهد لأساتذة الجامعات وللجامعات فهي جهد مشترك .

يقول د. فلاح سعيد جبر في كتابه (التكنولوجيا من يملك ومن يحتاج ص٥٧) «لا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تزال البلدان المتقدمة تسيطر على ميدان العلم والثقافة لدرجة أنها تقوم بحوالي ٩٥٪ من كافة أعمال البحث الاستحداثي بينما تملك البلدان النامية التي تمثل ٧٠٪ من سكان العالم حوالي ٥٪ فقط من القدرة العلمية للبحث الاستحداثي». ما ذكره الدكتور فلاح يبين أن ٩٥٪ من الاختراعات والتطوير هو من نصيب الدول المتقدمة وأن الدول النامية «المجتهدة» نصيبها ٥٪ أي أن نصيب جامعاتنا العربية غير موجود تقريباً وما أدعو له بشدة هو ألا نعمل أبحاث أساسية وتطويرية ما عدا في مجالات محدودة جداً مثل أبحاث تحلية المياه وأن تصرف ٩٥٪ من ميزانية البحث العلمي على الدراسات والاستشارات والأبحاث النظرية العادية والميدانية ومهما عملت جامعاتنا ومعاهدنا من أبحاث أساسية وتطبيقية تطويرية ستكون محدودة جداً في مردودها على التنمية وستكون مشاريع خاسرة حتى لو صرفنا عليها مئات الملايين من الدنانير. هذا إذا تم تقييمها بناءً على مردودها على التنمية لا على عدد الأوراق العلمية وعدد المشاريع التي عملتها وعدد براءات الاختراع التي حصلت عليها، فالهدف هو تطوير التنمية وليس البحث العلمي هو هدف بحد ذاته بل هو وسيلة وقد قال لي باحث عمل في البحث العلمي لأكثر من ثلاثين سنة نحن نعرف هدفنا وهو النجاح في استزراع الأسماك فقلت له هل لدى الدولة خطة أو حتى قرار واضح باستزراع الأسماك إن لم يكن الأمر كذلك فلا فائدة من أبحاثكم حتى لو نجحت فهي نجحت علمياً ولم تنجح تنموياً حتى لو كان لها هدف واقعي وتطبيقي عادي فالجامعات والمعاهد في الدول النامية إذا عملت دراسات وأبحاث لا تطلبها التنمية حالياً وسيتم تطبيق نتائجها بسرعة فالغالب أنها تسير في اتجاه خاطئ حتى لو كانت أبحاثها دراسات واستشارات ونقل التكنولوجيا وأبحاث تطبيقية عادية .

ويظن بعض أساتذة الجامعات أن العمل العلمي التطبيقي العادي والدراسات والاستشارات المرتبطة بالواقع ليست بحاجة إلى شهادات دكتوراه وباحثين بل هي عمليات سهلة يمكن أن يقوم بها الحاصلون على شهادات البكالوريوس وهذا ليس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

صحيح في الغالب فالعمل في تطوير الواقع الإداري لوزاراتنا ومؤسساتنا والقطاع الخاص بحاجة إلى دراسات إدارية وذكاء وتفكير وحلول واقعية وأفراد متميزين في علمهم سواء كانوا حاصلين على الدكتوراه أو البكالوريوس ويمكن من خلاله كتابة أوراق علمية تساهم في ترقية أساتذة الجامعات ومثل هذا يقال عن الاحتياجات البحثية في الزراعة أو الصناعة أو الاقتصاد بل العكس هو صحيح أي أن كثير من الأبحاث التطبيقية العادية الواقعية أصعب بكثير من تجارب في مختبر أو معرفة أحدث النظريات الإدارية أو غير ذلك .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المعاهد البحثية أفضل من الجامعات

هذه مقارنة تبين مزايا عمل معاهد بحثية مستقلة وكبيرة مقارنة بعمل أبحاث في الجامعات:

(١) المعاهد لها تخصص :

من طبيعة الجامعات أنها تركز على تخصصات عامة مثل: الكيمياء، والكيمياء الحيوية، والفيزياء ،والنبات، والميكروبيولوجي، والهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية وغير ذلك، في حين أن المعاهد تكون متخصصة لخدمة قطاعات محددة تتناسب مع اقتصاد الدولة واحتياجاتها فمثلاً يكون هناك معهد لأبحاث النخيل ومعهد لأبحاث القطن ومعهد للدراسات الاقتصادية وغير ذلك أي معاهد بحثية متخصصة وهذا التخصص يعطيها قدرة علمية كبيرة إذا توفرت الإدارة الجيدة والميزانيات الكافية لخدمة القطاع المستفيد من نخيل أو قطن أو غير ذلك في حين أن الجامعات لا يوجد فيها قسم زراعة النخيل وقسم أبحاث القطن وهكذا وإذا وجدت مراكز منفصلة تابعة للجامعات فغالباً ما تكون عامة وليست محددة التخصص.

(٢) تراكم الأبحاث :

المعهد المتخصص بأبحاث النخيل ستتراكم فيه الأبحاث المتعلقة بالنخيل بجوانبها الزراعية والاقتصادية والإدارية وإذا عمل أحد أو بعض أساتذة الجامعة أبحاثاً في زراعة النخيل فهذا نشاط مؤقت وقد يكون ناتج عن رغبة شخصية لأستاذ أو طلب من جهة مستفيدة وينتهي النشاط البحثي بانتهاء المشروع وهذا يعني استحالة أو صعوبة تراكم الخبرة العلمية والعملية في مجال النخيل أو غيره في الجامعات لأنها تحاول أن تخدم عملاء كثيرون وأقصى ما يمكن أن تصل إليه الجامعة قد يكون

برنامج أبحاث لزراعة النخيل يستمر خمس أو عشر سنوات ثم يتوقف والحاجة للدراسات والأبحاث في القطاعات الهامة في التنمية هي حاجة كبيرة ومستمرة لا يحققها برنامج أو مشروع أو استشارة ولا تحدها فترة زمنية.

(٣) التخطيط للمستقبل :

لا يوجد عادة في الجامعات خطط محددة لعمل مشاريع وبرامج بحثية وإذا وجدت فستكون متغيرة لأن الجامعات ستخدم عملاء كثيرون لأنها بدون تخصصات محددة أو لأن البحث رغبات لأساتذتها في عمل أبحاث تماثل ما يوجد في العالم من أبحاث وهذا يعني أن إمكانية وضع خطط بحثية في المعاهد سيكون أكثر دقة وتخصصاً وصوابا لارتباطه باحتياجات الجهات المستفيدة المحلية وناتج عن التشاور مع قطاع واضح ومرتبط بخطط الدولة والانفصال بين خطط الدولة وبين أبحاث الجامعات واضح جداً وإذا وجد رابط فهو عام أو محدود أي في كل الأحوال ضعيف.

(٤) الحرية الأكاديمية :

هناك من أساتذة الجامعة من يعتبر هدف الجامعة هو عمل أبحاث أساسية أكاديمية وليس لها علاقة باحتياجات التنمية فالجامعة موجودة لخدمة العلم لا الدولة وأن الدولة هي المسئولة عن عمل معاهد علمية تخدم احتياجات التنمية ، والبعض يرى أن من حق الأستاذ الجامعي عمل أي أبحاث يريدها سواء كانت أساسية أو تطبيقية وأي توجيه لجهوده هو تدخل في الحرية الأكاديمية وهذا الاقتناع لا يناسب الدول النامية وخاصة عندما نتكلم عن جامعات حكومية تصرف الدولة رواتب الأساتذة فيها فمن حقها توجيههم لمصلحة التنمية خاصة في ظل قلة الإمكانيات المتاحة للدولة ، وفي المقابل نجد مبدأ عمل أبحاث تخدم التنمية في المعاهد البحثية المستقلة أمر بديهي كقاعدة عامة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(٥) التفرغ العلمي :

معروف أن الجهد التدريسي في الجامعات العربية يأخذ ٨٠٪ على الأقل من وقت أساتذة الجامعات وهذا يعني أن المتاح نظرياً للبحث العلمي هو ٢٠٪ فالأبحاث هي ناتج ثانوي وحقيقة الأمر أنها ناتج ضعيف في أغلب الجامعات العربية ومعروف أن التفرغ يعطي الأبحاث قوة كبيرة كمية ونوعية وهذا يتحقق في المعاهد البحثية المستقلة، والبحث في الجامعات مرتبط بالترقية والرغبة الشخصية وكثير من الأساتذة تقل أبحاثهم بعد وصولهم إلى درجة أستاذ وكل هذا يضعف الناتج البحثي وهو أمر أثبتته إحصائيات الواقع خلال الثلاثين سنة الماضية ، وعموماً الأستاذ الجامعي صاحب بالين (تدريس وبحث) ومن الصعب التوفيق بينهما، وغالباً ما يسيطر التدريس على البحث فيضعفه أو يلغيه.

(٦) البيئة البحثية :

البيئة البحثية بشكل عام متوفرة أفضل في المعاهد البحثية حيث التخصص والتفرغ والمساعدين وإمكانية عمل الخطط وتراكم الخبرة وتوفر المختبرات والأجهزة المطلوبة فهذا يجعل الناتج البحثي كماً ونوعاً أفضل وأفضل لطلبة الماجستير والدكتوراه من حيث حسن اختيار مشاريعهم البحثية وحسن التنفيذ لها لأن المعاهد العلمية تحدد مشاريعها بالتشاور مع الجهات المستفيدة وهي عملية مستمرة مما يجعل لديها كم من المشاريع الجديدة المقترحة يختار الطالب منها أبحاثه، كما أن التنفيذ لهذه المشاريع سيكون أكفأ وأسرع لتوفر الإمكانيات المالية والعلمية وتوفر الباحثين ذوي الخبرة المتميزة في مجال البحث.

(٧) الباحثون ليسوا بالجامعات :

يخطئ من يعتقد أن « العلم يعيش في الجامعات » فنسبة ٨٠٪ من الباحثين في

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الولايات المتحدة يعيشون خارج الجامعات ونسبة ٨٠٪ من الباحثين في مصر يعيشون في الجامعات وهذا يعني أن من يقومون بالأبحاث الأساسية والتطبيقية والدراسات في مختلف الأمور في الدول المتقدمة علمياً هم موجودون في معاهد بحثية حكومية أو تابعة لشركات أو موجودون في مكاتب استشارية وغير ذلك وهؤلاء هم الذين يقودون الاختراعات والتطوير العلمي والإبداع والدراسات وهنا تتراكم الخبرة والتخصص وليس في الجامعات وقديماً كانت الجامعات هي المؤثرة وهي الجهة القائدة للتقدم العلمي أما اليوم فهي الشركات المتنافسة وهذا واضح في مجال الهواتف النقالة والسيارات والطائرات والأسلحة والأدوية والزراعة والصناعة وغير ذلك.

(٨) عقول الدولة :

المعاهد الحكومية المستقلة ستكون عقول الدولة والمنبع المساند للدولة في توفير المعلومات واقتراح الخطط والقرارات والسياسات في مجال تخصصها سواء كان زراعة أو إدارة أو اقتصاد أو صناعة أو سياحة أو تعليم أو بحث علمي أو غير ذلك خاصة وأن الجامعات عاجزة عن القيام بهذا الدور وكذلك إدارات الدراسات والأبحاث في الوزارات عاجزة عن ذلك في الغالب لقلة الإمكانيات والموارد المتاحة لها وهذا يعني أن المعاهد المتخصصة الحكومية هي القائدة للتقدم العلمي ولكنها لن تكون قادرة على الإفتاء في كل المجالات فهناك دور كبير مساند للشركات الحكومية والخاصة وللمكاتب الاستشارية الخاصة وللوزارات، فالتقدم العلمي مسئولية الجميع.

(٩) شمولية التخصصات :

وجود معاهد متخصصة يتطلب وجود تخصصات كثيرة تحتاجها فمعهد أبحاث الطاقة يكون فيها متخصصون في الطاقة والهندسة الكهربائية واقتصاديات الطاقة وإدارة الطاقة وغير ذلك وهذا يعني أن موضوع الطاقة يدرس من جوانبه المختلفة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وليست الجوانب الفنية فقط (أي العلمية) وهذا يعني أن الدراسات والأبحاث ستكون واقعية ومرتبطة بالتنمية ومحسوبة اقتصادياً ومالياً وفي المقابل نجد أن الأبحاث في الجامعات عادة ما تكون فنية (علمية) لا تأخذ الجوانب الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية في الموضوع وأحياناً تأخذها بصورة سريعة أو جزئية وذلك لأن المتخصصين في كليات العلوم والهندسة هم ذو تخصصات علمية (فنية).

(١٠) الباحثون ليسوا أكاديميون :

إذا كانت الجامعات تحرص كثيراً على الشهادات العلمية فإن المعاهد البحثية المتخصصة لا تفعل ذلك ولا يقودها الأكاديميون ذو شهادة الدكتوراه بل الأفضل أن يكون نصف كادرها من ذوي الخبرة العلمية والعملية ممن تمرسوا بالعمل في الوزارات والشركات والمصانع والتجارة والإدارة ..... الخ ويطلب منهم شهادة جامعية كحد أدنى وعلى سبيل المثال كثير من أهل التجارة والمستثمرين ممن حققوا نجاحات كبيرة على أرض الواقع هم أكفأ بكثير من أساتذة الجامعات المتخصصين في التجارة والاستثمار فالمعاهد العلمية المتخصصة المستقلة الحكومية تستقطب أهل الخبرة وكذلك الأكاديميين وكثير ما نجد من أهل الخبرة في مجال الإدارة من هم أكثر معرفة بالواقع الإداري الحكومي والخاص من أساتذة الجامعات المتخصصين في الإدارة ومثل هذا يقال عن ذوي الخبرة في مجال التخطيط والتعليم والسياحة والسياسة والاقتصاد وغير ذلك.

(١١) المعهد أو الوزارة :

توجد لدى بعض الوزارات إدارات للدراسات والأبحاث وتوجد أجهزة للدراسات في وزارة التخطيط أو المجالس التخطيطية العليا ومشكلة هذه الأجهزة في الغالب هي قلة عدد المتخصصين وقلة الدراسات وقلة الحوافز مما يجعل جودة الدراسات والتقارير

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والأبحاث ضعيفة في الغالب كما أن تأثير هذه الوحدات العلمي محدود لأنها تابعة وضعيفة إدارياً وفي المقابل المعاهد العلمية ستكون كبيرة في أعداد العاملين فيها أي بالمئات والمزايا المتوفرة كبيرة والخبرات الموجودة هي أفضل المتخصصين على مستوى الدولة ويتم استقطاب كفاءات من الخارج كموظفين دائمين أو مستشارين كما أن المعلومات والشمولية والحرية لهذه المعاهد تجعل دراساتها أكثر والنوعية أفضل والتأثير في القبول أكبر.

(١٢) المعاهد والمكاتب الاستشارية واللجان الحكومية :

المكاتب الاستشارية هي جهات خاصة وعادة ما تكون متخصصة وتنظر للأمور من خلال إطار محدد بمعنى أن للمكاتب الاستشارية القوة العلمية لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي أو زراعي أو تحليل مشكلة معينة أما المعهد العلمي الاقتصادي فيبحث في كل جوانب الاقتصاد المحلي وما يتعلق به إقليميا وعالمياً فهو يرى الصورة الشمولية ويبحث في كيفية تطوير الاقتصاد ولدى المعهد العلمي التعليمي الإمكانيات لعمل دراسات لكل مراحل التعليم بمختلف جوانبها ومقارنة ذلك مع المفاهيم الصحيحة للتعليم وتجارب الدول الأخرى وبناءً على ذلك يضع الخطط ويساهم في تطوير القرارات التعليمية وهي عملية مستمرة وشاملة وليست مرحلة مؤقتة كما هي مسئولية المكاتب الاستشارية أو اللجان الحكومية وكفاءة اللجان الحكومية محدودة لقلة قدرتها على عمل الدراسات فهي أفضل من الرأي الانفرادي ولكنها ليست قادرة على قيادة التنمية .

(١٣) أبحاث التنمية :

تميل أبحاث الجامعات إلى الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية التطويرية أي إضافة حقائق ومعلومات جديدة للعلم وهذا ما لا تحتاجه الدول النامية أو لا يعتبر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالنسبة لها أولوية وهي بالتأكيد ستستفيد من أي منتج لهذه الأبحاث في الدول المتقدمة أي بإمكان الدول النامية شراء أحدث المصانع وأحدث منتجات التكنولوجيا والمعاهد العلمية ستركز جهودها على « نقل العلم » من الدول المتقدمة من خلال الدراسات النظرية والأبحاث التطبيقية العادية لأن الدول النامية متخلفة علمياً في مجال الإدارة والسياحة والصناعة والزراعة .... الخ أي أننا نريد أن نصل إلى المستوى الحالي للدول المتقدمة لا أن نسبقهم أو نتطور أكثر منهم أو نقلد أبحاثهم ومعاهدهم في مجال الأبحاث الأساسية والتطبيقية التطويرية لأنه ليس لدينا علمهم ومعاهدهم المتخصصة في الدراسات والأبحاث التطبيقية العادية، أي أن الدول المتقدمة عندها قاعدة عريضة وكبيرة من العلم ولديها قمة أصغر من البحث والتطوير فمن الخطأ أن نبني قمة صغيرة من البحث والتطوير ونحن ليس لدينا قاعدة علمية فلن ننجح وإذا نجحنا سيكون نجاح جزئي وبتكلفة كبيرة أي أن هذا مشروع خاسر إلا في حالات استثنائية كأبحاث تحلية المياه.

(١٤) حجم العلم :

تضخم حجم العلم في عصرنا هذا أمر لا شك فيه فقد زادت التخصصات والكتب والمعلومات في مجال الكيمياء والزراعة والصناعة والاقتصاد والطب .... الخ كما تضخم حجم الواقع العلمي في الدول النامية فالواقع الإداري الكويتي أو المصري أو الجزائري هو واقع كبير فيه لوائح وقوانين وهياكل تنظيمية وأدلة تشغيلية ومدراء أكفاء وغير أكفاء وموظفين مجتهدين وكسالى وحوافز وتأثير اجتماعي وغير ذلك فهذا كتاب كبير لا بد من قراءته بعمق للتعرف عليه وكذلك واقع العلم الإداري في الدول المتقدمة وما ينطبق على الإدارة ينطبق على الاقتصاد والزراعة وغيرهما وهذا يعني أن فهم هذه العلوم والتعامل معها يحتاج معاهد كثيرة وكبيرة ومتخصصة وهذا ما لا يتواجد في الجامعات أي ليست للجامعات القدرة على هضم هذا العلم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بحكم فلسفتها وانشغالها بالتدريس وبفردية وانفرادية الباحثين والأبحاث ولهذا تكون المعاهد العلمية الكبيرة المستقلة الحكومية المتخصصة هي الأداة لاستيعاب العلم بكافة مجالاته وتقديم التوصيات للحكومات والشعوب في الدول النامية، وتهتم الجامعات بالعلم نفسه وليس بعلم الواقع في الدول النامية أو المتقدمة أي تهتم بالجانب النظري فقط في حين أن التنمية تحتاج للعلم النظري والتطبيقي في الدول النامية والمتقدمة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

استراتيجية ناجحة للتقدم العلمي العربي

مقدمة :

بإمكان العرب أن يصنعوا السيارة خلال سنوات قليلة بتوقيع عقد مع شركة صناعة سيارات أجنبية لعمل مصنع للسيارات والمصانع المغذية له ويمكن تدريب العمالة العربية على التصنيع أما الاستمرار في التصنيع فيتطلب دعم تكنولوجي من شركات أجنبية وهذا ينطبق على كثير من الصناعات التي تتطور تكنولوجياً فالتصنيع ممكن إذا كانت هناك جدوى اقتصادية وقد عمل العرب مصانع بترو كيماوية ومصافي وحديد وصلب والسؤال المهم ليس متى نصنع أول سيارة ؟ بل كيف تتقدم دولنا علمياً وتكنولوجيا؟ وهذا ما أقترحه من خلال ما يلي :-

١- تشخيص أوضاع الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً يُظْهر أن قوتها العلمية في مجالين المجال الأول وهو الأكثر تأثيراً هو مخزونها العلمي أي العلم المعروف والمتاح أغلبه لكل الناس وهذا ما علينا اكتسابه أي عندها علم كثير وتطبيق للعلوم الزراعية والعلوم الإدارية والعلوم الصناعية .... الخ والمجال الثاني أبحاثها العلمية أي ما تضيفه من معارف جديدة وتطوير واختراعات وهذا مجال لا نستطيع أن ننافسها فيه حالياً لفقداننا المجال الأول أي التراكم العلمي الذي عندها وعلى خططنا وأهدافنا في هذه المرحلة أن تسعى لاكتساب العلم المفيد الذي تحتاجه للتنمية لا عمل أبحاث تطوير واختراعات وما يوجد حالياً من استراتيجيات للعلم والتقنية في أغلب دولنا هي استراتيجيات خاطئة أو جزئية غير قادرة على ربط العلم بالتنمية .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢- ليس هدفاً علمياً صحيحاً أن نسعى لعمل اختراعات وتطويرات علمية فما يناسب دولنا هو الدراسات العادية والاستشارات ونقل التكنولوجيا وليس الأبحاث التطبيقية التطويرية والأبحاث الأساسية فهذه تفيد التقدم العلمي العالمي ولا تفيدنا كدول نامية وهناك احتمال ضعيف أن ننجح في عمل الاختراعات لأنها تتطلب ميزانيات هائلة في الغالب وتتطلب خبرة علمية عريضة وعميقة (تراكم علمي) وهي غير متوفرة لنا فعقولنا ليست أقل كفاءة من عقول المتخصصين في الاختراعات ولكن التكلفة علينا كبيرة جداً في الغالب والفائدة تكاد تكون غير موجودة أي الاختراعات مشروع فاشل بالنسبة لنا ولن يؤدي إلى تنمية صناعة ولا القطاع الاقتصادي أو الزراعي فالمطلوب نقل تكنولوجيا استزراع الأسماك لا استزراع سمكة لم يقم أحد باستزراعها والمطلوب اختيار أفضل المصانع المناسبة لبلادنا من حيث الجدوى الاقتصادية والبيئية وليس تطوير منتجات صناعية، ولا مانع من إنشاء مؤسسات قليلة لدعم بعض الاختراعات الواعدة كنوع من الحالة الاستثنائية .

٣- المطلوب إنشاء معاهد علمية مستقلة وكبيرة وتابعة للحاكم أو رئيس الحكومة ويكون دورها « استشاري ورقابي» ويكون كل معهد من هذه المعاهد كبير لا يقل عدد العاملين فيه عن ٥٠٠ وقد يصل إلى الألف أو أكثر من الخبراء والمتخصصين في مجال عمل المعهد فالعلم اليوم متشعب وكبير والمعاهد الصغيرة غير قادرة على التعامل معه بصورة ناجحة وكذلك الجامعات وأقسامها البحثية .

٤- المعاهد العلمية هي العيون التي سنرى بعد تركيبها الواقع والحاضر والمستقبل ونقاط قوتنا وضعفنا والفرص والتهديدات، لأنه يتجمع فيها أفضل المتخصصين علمياً ولأنها تربط العلم النظري في مجال عملها بالعلم في الواقع المحلي بالتطبيق الواقعي العالمي في الدول المتقدمة لتخرج من هذه الثلاثية باجتهادات تقدم للمسئولين لتطوير البلد مرحلة مرحلة وتختار هذه المعاهد دراساتها وأبحاثها كمشاريع مرتبة

حسب الأولوية وليست كبرامج بحثية وذلك بالتنسيق مع الوزارات وبناءً على ما يواجه التنمية من مشاكل وما لديها من طموحات وبهذه العيون نقلل كثيراً من الآراء الخاطئة والتناقضات للمتخصصين وغير المتخصصين والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الدول النامية لأنها كثيراً ما أفسدت الاقتصاد والسياسة والعقائد وغير ذلك فالجهل أفسد علينا أكثر من الفساد في النوايا .

٥- هدف هذه المعاهد هو تقديم الدراسات والاستشارات والأبحاث التي تحتاجها التنمية والوزارات والخطط والقرارات الحكومية أولاً ثم القطاع الخاص ثانياً وهذه المعاهد هي عقول الدولة ويتم استشارتها في مجال تخصصها ولكن ليست لها صفة تنفيذية بل هي مساعدة للحكومة والمجالس النيابية بتقديم الدراسات والأرقام والتوصيات. والمكاتب الاستشارية أو المستشارون الأجانب أو اللجان أو إدارات البحوث والدراسات في الوزارات أو مجالس التخطيط أو غير ذلك غير قادرين على أن يكونوا عقول الدولة لأن العلم متشعب وكبير ولأن العقول عملها دائم ولأن نظرة هذه الجهات هي جزئية أو سطحية أو مؤقتة أو ضعيفة ومطلوب أيضاً تقوية إدارات البحوث والدراسات والتخطيط ومجالس التخطيط وزيادة عدد ونوعية الدراسات، وهذه المعاهد بما تقدمه من أرقام ودراسات وتوصيات ستقلل كثيراً من الاختلاف بين المخلصين الذي هو أحد أهم عوائق الإصلاح والتطور.

٦- من المعاهد المطلوبة وذات الأولوية معهد دراسات التخطيط والإدارة ومعهد الدراسات الاقتصادية ومعهد الدراسات الاجتماعية ومعهد الدراسات السياحية ومعهد الدراسات البترولية ومعهد الدراسات السمكية وهكذا.

٧- المعاهد العلمية هي معاهد حكومية التمويل ورواتبها أفضل الرواتب في الدولة وموظفيها من أصحاب الخبرة في الواقع في مجال تخصصها وكذلك من أصحاب الشهادات الجامعية والعليا والقطاع الخاص غير قادر على تمويل التقدم العلمي لأن

أغلب شركاته صغيرة وكلها لن تستطيع تقديم الكثير من المال للبحث العلمي وعلى دولنا أن تصرف على الأقل ٤٪ من دخلها القومي على البحث العلمي.

٨- كلما زاد إخلاص المسئولين ووعيهم كلما أخذوا بأكثر ما يمكن من مقترحات وتوصيات المعاهد العلمية وكلما قل إخلاصهم أو وعيهم كلما تجاهلوها أو أخذوا بأقل ما يمكن وعلى الدراسات والتوصيات التي تقدمها المعاهد أن تكون واقعية يمكن تطبيقها وليست مثالية لا يستطيع المخلصون تطبيقها، وأقصد بواقعية أن تأخذ بعين الاعتبار القوى الموجودة والقبول بتطبيق التوصيات من أغلب الأطراف فلا تحمل الحكومات أو الشعوب ما لا يطيقون ولا تعيش في الأحلام بل تأخذ الإمكانيات والقدرات في عين الاعتبار.

٩- يقدم المعهد العلمي للدراسات الإدارية توصياته للحاكم ولرئيس الحكومة وللوزير (الوزارة وللجهة المطلوب منها) بعد أن يدرس الجوانب الإدارية في وزارة أو مؤسسة حكومية ويضع لها خطط سنوية للتطوير الإداري لتطبيقها ويقوم بمراقبة التطبيق ومساعدة الجهة المستفيدة وكلما تقدمت إدارياً أكثر قدم لها توصيات ودراسات جديدة وهكذا أي عمله مستمر وميداني وواقعي ولا يحمل المسئولين والدولة أكثر مما يطيقون أي هو تقدم واقعي وليس مثالي وغالباً ما يكون المستشارون والمتخصصون الإداريون في أي وزارة أو مؤسسة غير قادرين على تطويرها إدارياً لأن الإدارة العليا ترفض مقترحاتهم لجهلها بأهميتها أو لأن مقترحاتهم ضعيفة أو أنهم يخافون أو يجاملون أو ينافقون المسؤولين في حين أن المعهد الإداري المستقل أقوى وأفضل خبرة ولا تخضع توصياته لتأثير المسئولين.

١٠- المعهد العلمي للدراسات الاقتصادية سيكون خبيراً في تجارب الدول الاقتصادية الناجحة والفاشلة ليستفيد منها وهو على علم كبير بالواقع الاقتصادي المحلي وبعلم الاقتصاد وعنده ملفات الصناعة والعمالة والاستثمار والتجارة .... الخ ويداوم فيه

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بصورة جزئية كثير من القوة العلمية في الدولة سواء كانوا خبراء في الحكومة أو أساتذة الجامعة أو طلبة الدراسات العليا هذا بالإضافة إلى عمالته الكبيرة والدائمة وهذا ينطبق على بقية المعاهد لأنها عقول الدولة الاقتصادية والصناعية والإدارية والزراعية والصحية والتعليمية....الخ.

١١- النجاح في التخطيط لدولة أو وزارة أو مؤسسة أو شركة يتطلب خبرات علمية وعملية في أربعة مجالات تتجلى في المحاور التالية:

أولاً: التخطيط وما فيه من مفاهيم تتعلق بالأهداف والاستراتيجيات والصلاحيات والمسؤوليات ومؤشرات الأداء وغير ذلك والجهل في هذا البند حدث عنه ولا حرج فكم تكلم في هذا المجال من ليسوا بأهله وقد عانيت كثيراً من ذلك، فقد كررنا هذا الخطأ أكثر من ألف مرة في الشهر الواحد على مستوى الأمة!.

ثانياً: معرفة الإدارة وما فيها من لوائح وأدلة تشغيلية وصلاحيات واتصالات وعمل جماعي وحوافز ومعنويات وهذا مجال تجرأ عليه الكثيرون فنادراً ما تجد متخصصين في الإدارة كأعضاء رئيسيين وأقوياء في أي عملية تخطيطية ، فالإدارة علم كبير لا يكتسب بالأقدمية .

ثالثاً: المعرفة الفنية بمجال التخصص سواءً كان التخصص صناعة أو زراعة أو تعليم أو بحث علمي أو صحة أو إعلام أو غير ذلك.

رابعاً: المعرفة بالبيئة المحلية للتخصص الفني ففي مجال الصحة؛ المعرفة بأنواع الأمراض في الدولة وأسبابها وعادات الناس في الأكل وتجارب الدول في التطور الصحي وأرقام وإحصائيات وحقائق حول كل ذلك وفي مجال البحث العلمي؛ المعرفة بالعلاقة بين البحث العلمي والتنمية في الدول النامية وحجم وكفاءة القطاع الحكومي والخاص وكيفية تحديد أولويات المشاريع البحثية وغير ذلك، وهذا مجال تجرأ عليه

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كثير من المسؤولين عن البحث العلمي والباحثين ممن تخصصهم فني بحت، «قيل لو سكت من لا يدري لارتاح الناس».

١٢- التقدم العلمي يحمل في طياته عبارة «لا تنمية بلا تخطيط»، فالتخطيط يعطينا نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والأهداف التي يمكن تحقيقها وكيف نحققها ولن نعرف هذه الأمور إلا بدراسات علمية كثيرة وعميقة ولا دراسات علمية بلا معاهد علمية كبيرة ومستقلة وفعالة فهي التي تجعلنا نرى نقاط قوتنا وضعفنا والفرص والتهديدات وكيف نتعامل مع كل ذلك وواقع الحال يقول ما عندنا من دراسات هي قليلة جداً ولن يستطيع المخلصون منا مهما كانوا أذكياء وذوي خبرة في فهم الواقع بصورة كافية، لأن الواقع كبير أكبر من عقول أفراد أو لجان أو مستشارين أو مكاتب استشارية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إقناع المسؤولون بأهمية المعاهد

من الطبيعي أن يكون كثير من المسؤولين في الوطن العربي غير مقتنعين بأهمية الجامعات والمعاهد العلمية للتنمية وقبلهما «البحث العلمي» فهم يعتبرون هذا البند خسارة وليس ربح ومعهم حق إذا كانوا حكموا بناء على التجربة والخبرة فالواقع يثبت هذا وقد تطرقت إلى ضعف دور الجامعات في التنمية في البداية والآن سأتطرق إلى وضع النقاط على الحروف في قضايا ذات علاقة بهذا الموضوع ومنها :

١- نعم توجد معاهد علمية لم تثبت وجودها ولم تقدم للتنمية إلا القليل أو حتى لا شيء وإذا نظرنا في أسباب ضعفها وجدناها أولاً صغيرة العدد أو قليلة الميزانية أو كفاءة الباحثين بها ضعيفة حيث المزايا والصلاحيات محدودة أو إداراتها فاسدة أو تابعة لوزارة فلا تستطيع أن تتحرك بحرية أو لا يصل صوتها بصورة واضحة للقياديين في الحكومة أو فاشلة في الدعاية لأبحاثها أو لم تجد التجاوب المطلوب من الجهات المستفيدة في تحديد احتياجاتها من الدراسات والأبحاث، وغير ذلك وهذا يعني أن هناك عوامل كثيرة لابد من توفيرها لتنجح المعاهد العلمية أي أن المعاهد المشوهة ليست دليل على فشل مبدأ المعاهد العلمية، فقد تتوفر كل العناصر والإمكانيات للمعاهد العلمية وتفشل إذا كان المسئولون فيها يتعاملون بالواسطة أو ليسوا كفاءة في التخطيط والإدارة وسياسة البحث العلمي وعموماً المعاهد عقل وعلم وحكمة الشعب والدولة وعلينا أن نبعدها عن التلوث بكافة أشكاله وعموماً لو أخذنا دراسات معهد الكويت للأبحاث العلمية وقارناها بدراسات جامعة الكويت لوجدنا الفرق بينهما كبير في خدمة التنمية، فالمعهد أفضل من الجامعة بعدة أضعاف .

٢- يدرك كثير أو على الأقل بعض القياديين في الحكومات والشعوب أن هناك آراء مختلفة وصراعات في الرأي بين العاملين بالحكومة وأيضاً بينهم وبين المعارضة

أو المجالس الشعبية وهناك تناقضات في الاستشارات التي يقدمها المستشارون في الحكومة أو التي تقدمها المكاتب الاستشارية أو أساتذة الجامعات وهذا التناقض والاختلاف دليل على الضياع والجهل ووجوده أمر طبيعي لأن أصحاب الآراء ليس كلهم متخصصون وذوي خبرة نظرية وعملية في موضوع الاستشارة بل كثير منهم ليسوا متخصصون في الموضوع المطروح للنقاش وهناك من يتحرك بناءً على معلومات خاطئة أو تحاليل خاطئة أو رؤية جزئية أو مصالح أو عداوات شخصية أو تعصب عرقي أو فكري .. الخ. والمعاهد العلمية دورها هو تزويد المسئولين والمجتمع بالمعلومات والدراسات والتحاليل والنظرة الشمولية والبدائل (السيناريوهات) وهذا يساعد المسئولين على إعداد الخطط ووضع الأهداف واتخاذ القرارات والدفاع عن الحق والمصلحة العامة والحلول التي تقدمها المعاهد هي حلول واقعية تأخذ من البداية الجوانب الواقعية وتستمع لآراء المسئولين وغيرهم وتجمع المعلومات وتستمع للخبراء والمتخصصين في الحكومة وغيرها فالحلول العلمية ليست حلول مثالية إن صح التعبير وقد يقول قائل إن عند الحكومات مستشارين وأقول إن حجم العلم اليوم أكبر بكثير من عقول عدة مستشارين أو عقول مكتب استشاري كما أن الحاجة للعلم هي حاجة كبيرة ومتكاملة وعميقة ومستمرة لكل دولة وهذا أكبر بكثير من دور المستشارين والمكاتب الاستشارية حيث دورهم مؤقت ومحدود .

٣- لنعمل تجربة فننشئ معهد إداري صغير يعمل فيه مئه متخصص في الإدارة كتجربة تثبت أهمية المعاهد العلمية ويقوم هذا المعهد بعمل أربعة فرق تقوم بتطوير عمل أربع وزارات ومؤسسات حكومية ويستمر عمل هذا المعهد لمدة سنتين ويتولى دراسة الأوضاع الإدارية وتقديم التوصيات والحلول والمساعدة في تنفيذها وسنجد إنشاء الله وبسرعة ثمرات وأهمية المعاهد وأثرها في الإصلاح والتطور الإداري ومثل هذا يقال عن بقية المعاهد العلمية.

٤- قد يقول بعض المسئولين المخلصين ليست مشكلتنا في العلم والخبرة بل مشكلتنا في الفساد أو الجهلاء من المسئولين أو ضعف كفاءة الموظفين أو كثرة الصعوبات والتحديات أو غير ذلك وأقول مهما كانت الأوضاع سيئة أو صعبة فالمعاهد العلمية ستساهم في زيادة العلم والنور والوعي والحكمة للمخلصين وستواجه الصعوبات بحلول علمية ممكنة وليست حلول مثالية وستبحث عن نقاط القوة وتستثمرها وعموماً دولنا تشكو من نقص شديد في الدراسات المفيدة وستعالج المعاهد العلمية حتى اليأس والتشاؤم وستفكر بعمق في البطالة وكيف يتم التقليل منها وستتعمق كثيراً في القضاء على الاختلافات وفي سحب البساط من الجهلاء وما أكثرهم .

٥- إن ٨٠٪ على الأقل من العمالة المطلوبة للمعاهد العلمية متوفرة في أغلب دولنا بل تصرف على أغلبها الحكومة أي لديها وظائف حكومية وهذا يعني أن تكلفة إنشاء هذه المعاهد ستكون منخفضة نسبياً فكل المطلوب هو تجميع العمالة المطلوبة بصورة كلية أو جزئية من الوزارات والجامعات في جهات مركزية اسمها المعاهد العلمية ثم زيادة ٢٠٪ لها من ذوي الخبرة من العرب المتميزين ومن المهم جداً البحث عن عمالة متميزة جداً واستقطابها لهذه المعاهد فأهل المعاهد يجب أن يكونوا أكثر خبرة وتميزاً من العاملين في بقية القطاع الحكومي والخاص وقد قيل لرجل من عبس «ما أكثر صوابكم فقال فينا رجل حازم فنحن نشاوره فكأننا ألف حازم» ، فرجل مثل أستاذنا الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد ثروة قومية في الفكر حيث لديه علم بالفكر الإسلامي وعلم بالفكر الغربي العلماني وعلم بالواقع الفكري العربي والعالمي وهذه الثلاث مجالات نادراً ما تجمعت في فرد متواضع وذكي ومثله يرفع كفاءة معهد علمي فكري كبير، وعموماً البحث عن المتميزين واستقطابهم كلياً وجزئياً من أهم أسس نجاح المعاهد العلمية .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

دور المعاهد وهيكلتها وآلية عملها

١- مع أنني كنت متخصص في الكيمياء وأعمل في معهد الكويت للأبحاث العلمية وهو متخصص في أبحاث البترول والماء والزراعة والطاقة.. الخ، إلا أنني أقول أن الدول النامية بحاجة إلى أن تعطي الأولوية لأبحاث ودراسات التخطيط والإدارة والاقتصاد والسياسة والعقائد والسياحة لأنها أكثر ارتباطاً بالتنمية فمشاكلنا في أساسها ليست في العلوم والهندسة بل فكرية وإدارية وتعليمية واقتصادية.. الخ، والمشكلة أنه خلال الخمسين سنة الماضية ركزت كثير من الدول العربية مجهودها البحثي على النفط والغذاء والصناعة واعتبر الكثيرون أنه لا توجد مشكلة كبيرة وجهل كبير وتخلف علمي في مجال العقائد والاقتصاد والسياسة والإدارة... علماً بأن تعريف الدول المتخلفة بأنها المتخلفة إدارياً هو أكثر صواباً من تعريفها أنها المتخلفة تقنياً ولو نظرنا لتخلفنا الإداري لوجدنا التخلف الشديد في التخطيط والتفويض والاتصالات والخدمات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ولوجدنا انخفاض الإنتاجية وضعف الاتصالات والعمل بصورة فردية وانفرادية وهذا ينطبق على أفراد وإدارات ومؤسسات ودول، وكدول عربية خسرنا الكثير جداً من الأموال نتيجة التخلف الإداري وخسرنا أموالاً كثيرة نتيجة الحماقات السياسية التي ارتكبها البعض وخسرنا فرص اقتصادية كثيرة نتيجة تخلف مفاهيمنا الاقتصادية وأنا هنا أتكلم عن المخلصين فقط أي هذا الثمن دفعناه نتيجة جهل المخلصين لأهمية وجود معاهد علمية راقية ومتميزة في علم الاقتصاد والإدارة والسياسة والعقائد... الخ .

٢- لا تسيطر المعاهد العلمية على المسئولين المخلصين ولا تضعف دورهم بل تقوي دورهم كثيراً لأنها تعطيهم العلم والمعرفة والمعلومات والاقتراحات الصحيحة والآراء الحكيمة ولا دور للمعاهد في التنفيذ بل دورها استشاري، فالمعهد الإداري يتولى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

«علمياً» قيادة الإصلاح الإداري من خلال تفرغه الكامل لهذا الموضوع فهو عنده الوقت ليدرس الواقع الإداري للدولة ويتحاور مع المدراء والموظفين ويضع لهم الخطط الإدارية الواقعية ويتركهم يعملون ويدرس ما أنجزوه ويبلغه للمسئولين القياديين ولا عمل للمعهد غير تقديم العون والمشورة والتوصيات للجهاز التنفيذي وجزء أساسي من عمل المعهد العلمي ألا يكون مثالياً فهو جاد ولكنه ليس مثالي فيتفهم الصعوبات الواقعية ولكنه يرفض الصعوبات الوهمية فالقرارات هي مسئولية الشعب والحكومة ودور المعاهد العلمية هو دور الحكماء الناصحين .

٣- لابد من وجود ضوابط لعمل المعاهد العلمية فليس كل دراساتها وأبحاثها متاحة للجميع فهناك دراسات سرية وأخرى مقيدة ولابد من إعطائها من الصلاحيات ما يجعلها تعرف كثير من المعلومات عن مجال عملها فالتعاون معها واجب ويتم اختيار العاملين فيها بناء على أمانتهم وعلمهم فلا مجال للواسطات أو سوء الاختيار، فالتلوث خطر عندما يصل إلى العقل، نعم هي مؤسسات حكومية ولكن يجب أن تكون متميزة جداً في كفاءتها وكذلك المزايا التي تعطى للعاملين فيها والميزانيات التي تعطى لها تعكس الاقتناع بأهمية العلم والعلماء .

٤- هذه المعاهد ليست معاهد نظرية بل هي معاهد نظرية وعملية تعيش مع الواقع المحلي والعالمي الذي يقع في مجال اختصاصها وتتعامل يومياً مع الجهات المستفيدة وتشاركهم بوسائل مختلفة في اختيار دراساتها وتتشاور معهم، ومن واجباتها الرئيسية البحث عن المتميزين محلياً وعالمياً في مجال تخصصها واستقطابهم للعمل معها بصورة كلية أو جزئية أو من خلال الحوار والزيارات ولها دور أساسي جداً في تطوير التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للوزارات والمؤسسات والشركات التي تخدمها .

٥- نحتاج معاهد كثيرة بالعشرات ولا مانع أن يكون هناك أكثر من معهد إداري أو اقتصادي أو بيئي في الدول كبيرة الحجم وهناك معاهد تحتاجها كل دولة نامية

تقريباً مثل معهد الدراسات الإدارية ومعهد الدراسات الاقتصادية، ولكن هناك معاهد تحتاجها بعض الدول ولا تحتاجها أخرى فماليزيا لديها معهد لزيت النخيل يعمل به أكثر من خمسمائة موظف والدول الخليجية بحاجة إلى معاهد نفطية ومعاهد في تحلية المياه في حين أن مصر والمغرب وسوريا تحتاج معاهد زراعية متخصصة في القمح أو الزيتون أو الفواكه أو غير ذلك ومن المهم جداً أن تكون هذه المعاهد مسئولة عن الجوانب الإدارية والاقتصادية بمجال عملها، فمعهد أبحاث الطاقة لا يقتصر فقط على الجوانب الفنية بل هو مسئول عن دراسة ملف الطاقة في الدولة بمختلف جوانبه الاقتصادية والقانونية والإدارية والفنية .

٦- لن تكون هذه المعاهد ناجحة وقوية من أول يوم بل تحتاج إلى وقت وصبر وتحتاج إدارة متميزة وتحتاج دعم مالي كبير لتطوير كوادرها وتحتاج تجديد بعض بل كثير من دمائها بين فترة وأخرى ومن الضروري جداً أن يكون العمل الجماعي أساس في عملها، ويعطى الباحثون صلاحيات كبيرة في التنفيذ.

٧- قد يظن البعض أننا لسنا بحاجة إلى معاهد علمية فهناك مثلاً أعداد كبيرة من المتخصصين في علم الإدارة وبعضهم لديهم شهادات دكتوراه وهم موجودون في وزارات ومؤسسات الحكومة وبالتالي بإمكانهم قيادة التطوير الإداري وأقول هذا غير ممكن إلا في نطاق ضيق لأنه إذا كان المسئول عن الوزارة أو المؤسسة متخلف إدارياً أو ذو ضمير فاسد فلن يستفيد من هؤلاء، وليس كل متخصص بالإدارة واعي ومجتهد، كما أن الكثير من هؤلاء لا يعملون في إدارات التطوير الإداري أو التخطيط بل إن هاتين الإدارتين في الغالب لا أحد يستمع إليهم بل غالباً ما يكونان أضعف الإدارات وأقلها وزناً وعمالة .

٨- يقول البعض لسنا بحاجة إلى مزيد من المعاهد والدراسات فقد تم تقديم الكثير من الدراسات لكن لم يؤخذ بتوصياتها وأقول عندنا فقر مدقع في عدد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الدراسات والأبحاث والمعاهد مقارنة بالدول المتقدمة وصحيح أن هناك فساد يمنع بأخذ توصيات العلم ولكن كم من توصيات أعطيت ولكنها كانت توصيات خاطئة أو ناقصة ومن الخطأ الكبير أن نظن أن مشكلتنا هي الفساد فقط ، بل المشكلة الأولى هي الجهل فكم من مخلصين أخطئوا في خططهم وقراراتهم وأهدافهم فأضروا وطنهم اقتصادياً أو علمياً أو إدارياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو غير ذلك فنحن نحتاج الكثير من الدراسات والأبحاث فلا تقدم بلا علم قوي وكبير وعموماً هذه المعاهد لا تتحرك بنفسها أي أن العلم لا يغير الواقع إذا لم يكن لديه قبول من الأفراد والحكومة والشعب .

٩- قد يقول قائل إن الجامعات في الدول المتقدمة تقوم بأبحاث كثيرة وأقول إن أغلبية العلم والبحث العلمي موجود خارج الجامعات في الدول المتقدمة وإن قلة الموارد المتاحة عندنا وما تحتاجه التنمية في دولنا يتطلب تركيز الموارد البشرية في أماكن محددة والجامعات غير قادرة على قيادة العلم لانشغال أساتذتها ولأمور أخرى، فالمعاهد العلمية سيتجمع فيها خاصة الخاصة أي زبدة المجتمع من الكفاءة العلمية النظرية والعملية ممن تتمتع بإخلاص وموضوعية وستحقق أهداف كثيرة منها: أن من يتكلمون حالياً عن جهل من علميين وسياسيين واقتصاديين وغيرهم سيشعرون بخطئهم، وكم دفعنا ثمناً كبيراً لجهل المتخصصين وغير المتخصصين في زماننا هذا؟!.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا لأبحاث الجامعات

عيد بطاح الدويهيس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كتب المؤلف

- الطريق إلى الوحدة الشعبية « دعوة لبناء الجسور بين الإتجاهين القومي والإسلامي».
- الطريق إلى السعادة.
- إصلاح الشعوب أولاً.
- لا للتعصب العرقي .
- عجز العقل العلماني .
- الكويت الجديدة.
- العلمانية في ميزان العقل.
- العلمانية تحارب الإسلام.
- تطوير البحث العلمي الخليجي.
- الليبرالية الضائعة.
- العلم يرفض الليبرالية
- العلمانية منبع الضياع
- لا للأبحاث التطويرية بالاشتراك مع الاستاذ عبد الله عوده
- لا لأبحاث الجامعات
- الدراسات والمشاريع البحثية .. مشاكل وحلول «تحت الاعداد»

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net